عليه الذم والعقاب حسن وضده قبيح ولا يتصف الشيء بالحسن الا لوقوعه
على وجه من كونه شكرا وعرفا عن وجه القبح وكذلك القبيح لا يكون قبيحا
الا لوقوعه على وجه من كونه ظلما او نحو ذلك ولا يصح ان يكون لذاته ولا
لم يختلف ولما ياتي ان شاء الله تعالى **فصل والعزيمة** لزوم
الفعل او الترك اصلا والرخصة رفع الوجوب او الحرج او
لعذر وهو رفع التلف والمشقة حتى يزول العذر كفطر من خشي
التلف من الصيام والمسافر في رمضان والعادم المطهر في ان التيمم
او الحدث وشرعا خطاب التكليف اذ لم يعرف الا بالنص ويكون واجبه
كاكل الميتة عند خشية التلف ومباحة كالفطر في السفر ومكروهة
كترك صلوة الجنازة مع الغير وقد يكون سببا واجبا كسفر الحج وندبا
كسفر العمرة ومباحا كسفر التجارة ومكروها كسفر ما تركه اولى
ومحظورا كالسفر للبغي على الجلاد في فعلا نفه كالمرض وللعبد كالسفر
واطلاقها لبعد انها مرجعه الشارع لا المجتهد والفرق بينها وبين
الشبهة ان المشتبهة باطل اشتبه بالحق بخلاف الرخصة فانها حق
واضح فضل ولا ينحصر الحكم في العزيمة والرخصة اذ ليس

المندوب

المندوب والصحيح والمباح والمكروه الاصطلاحات بلازمات
الفعل او الترك وانما تطلق العزيمة على اللازم ولا ثابتات لعذر
لو لا لم يكن كذلك وانما تطلق الرخصة على ما كان كذلك انفاقا
فصل والصحيح ما طابق الحق والباطل بخلافه وسادفه
الفاسد قال تعالى والله لا يحب الفساد وقد تطلق الفاسدة على نوع
من المعاملات غير صحيح اصطلاحا فقط ونحو قوله تعالى اوفوا العقود
لا سائر الا الصحيح انفاقا **فصل** والمتصف بالحكم من الفعل حسي
كالركوع والسجود وعقلي كالعلم وتاثيره حسي كالقتل وعقلي كالاعتقاد
الصحيح وشرعي كحصول التمليك بالعقد وعقلي وشرعي معا كوقوع
الصلوة امتثالا لامر المالك المنعم **فصل ولا** يكون الثواب
والعقاب في التحقيق الا على فعل فالصوم كف النفس عن المفطر ويجب
الحرام كف النفس عن فعله بدليل انه لو لم يكن قاصدا لذلك كان
ساهيا او عازما على فعل الحرام او المفطر لم يصح صومه ولا استحقاق
الثواب على ترك القبيح اذ لا قابل بان للشارع او العازم على فعل القبيح
ثوابا البتة وكذا ترك ما لا يقدر على من القبيح واما ينفق ر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)